

الموقف الأمريكي من إسرائيل والعرب

2006/05/23

منذ أن أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية اعترافها بإسرائيل في عام 1948، وذلك بعد ساعات قليلة من إعلان قيام الدولة اليهودية، أصبح لذلك الموقف المحابي والداعم للكيان الصهيوني وجهان: وجه يدعم الدولة اليهودية بلا حدود، ووجه يعادي العرب والمسلمين بلا سبب أو منطوق. ومع تقادم السنين وتبدل الإدارات الأمريكية تطورت صور الدعم الأمريكي لإسرائيل لتشمل التأييد السياسي في المحافل الدولية، والمعونات الاقتصادية والعسكرية، وتمويل عمليات تطوير الصناعات الحربية، كما تطورت وتنوعت أيضاً أوجه وصور العداء الأمريكي للعرب والمسلمين عامة وللفلسطينيين خاصة لتشمل الوقوف أمام كل المحاولات العربية لاستعادة بعض الحقوق التي قامت إسرائيل بمصادرتها وتأمين حل عادل للقضية الفلسطينية.

كان الدعم الدبلوماسي لإسرائيل ولا يزال واحداً من أبرز أوجه التأييد الأمريكي للكيان الصهيوني، والذي كان يعكس دوماً الوجه الآخر المعادي للعرب. وحتى قبل إعلان قيام الدولة اليهودية، كان الضغط الأمريكي في الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1947 هو العامل الحاسم الذي أدى إلى تمرير قرار التقسيم، وهو القرار الذي أرسى الأساس القانوني لقيام إسرائيل، وساهم في تشكيل الموقف الدولي من القضية الفلسطينية. ولقد نص ذلك القرار على إقامة دولتين في فلسطين، واحدة لعربها والأخرى لليهودها. وبالرغم من أن العرب كانوا يشكلون أكثر من ثلثي السكان إلا أن قرار التقسيم أعطى لليهود 51% من مساحة فلسطين وأعطى العرب 49% فقط.

كان الدعم الأمريكي لإسرائيل خلال عقد الخمسينات يستهدف الحفاظ على بقاء إسرائيل وضمان أمنها، إلا أنه تطور في الستينات إلى دعم خططها التوسعية على حساب الأراضي والحقوق العربية. وعلى سبيل المثال، أصرت الإدارة الأمريكية خلال محاولات إصدار قرار من مجلس الأمن يدعو فيه الأطراف المتحاربة في حزيران عام 1967 على وقف العمليات العسكرية على عدم الدعوة إلى عودة القوات المتحاربة إلى خطوط الهدنة السابقة. وأثناء مناقشة قرار 242 أصرت الإدارة الأمريكية مجدداً على حذف أُل التعريف من مشروع القرار ليكون النص على انسحاب القوات الإسرائيلية من "أراضٍ احتلت حديثاً" بدلاً من "الانسحاب من الأراضي التي احتلت حديثاً". ولقد ترتب على ذلك الموقف المنحاز وغير الأخلاقي دعم الخطط التوسعية الإسرائيلية، وتمكين الكيان الصهيوني من الاستمرار في احتلال الأراضي العربية .

في السبعينات تطور الدعم الأمريكي في اتجاه تزويد إسرائيل بالمعونات العسكرية لبناء قواتها القتالية والاعتماد عليها في خوض معارك الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي، حيث قامت بدعم عملاء أمريكا من الحكام والدول في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. إذ قامت إسرائيل في هذا المجال بتدريب الميليشيات وفتح القتل في العديد من دول أمريكا اللاتينية، وإمداد بعض حكام أفريقيا بالسلاح وخبراء التعذيب الإسرائيليين، كما قامت بالتعاون مع نظام التفرة العنصرية في جنوب أفريقيا في تطوير القنبلة الذرية التي أصبحت اليوم السلاح الأهم في حرب التهديدات المتبادلة مع إيران. وبالرغم من علم أمريكا بالتعاون بين النظامين القائمين على التفرة العنصرية إلا أنها لم تغمض عينيها فقط، بل وقامت أيضاً بالوقوف أمام المحاولات العربية المتكررة لوضع الملف الإسرائيلي النووي على جدول أعمال الوكالة الدولية للحد من انتشار الأسلحة النووية. ومن الحقائق التي لا يعرفها الكثير أن الحاخام كهانا أكثر إفرافات الكيان الصهيوني عنصرية قام أثناء حرب فيتنام بالعمل لحساب وكالة التحقيقات الفدرالية الأمريكية (أف بي آي) حيث قام بالتجسس على معارضي الحرب من الأمريكيين لحساب تلك الوكالة.

وفي الثمانينات تطور الدعم الأمريكي لإسرائيل في اتجاه تمكينها من الاستحواذ على قوة عسكرية تتجاوز قدرات كافة الدول العربية. ولقد جاءت البيانات الأمريكية الرسمية، خاصة المتعلقة منها ببرامج المعونات الأجنبية وسياسة أمريكا الشرق أوسطية لتقول إن أمريكا ملتزمة بتفوق إسرائيل العسكري على كافة الدول المجاورة. ولهذا زاد حجم المعونات العسكرية والاقتصادية وتم التوسع في دعم الصناعات الحربية الإسرائيلية وتحويل كل أموال المعونات إلى هبات لا ترد، والسماح لإسرائيل دون غيرها من الدول بإنفاق المعونات دون رقابة أمريكية، واستلام المعونات التي كانت في حدود ثلاثة مليارات دولار سنوياً في أول كل عام وإيداعها في البنوك الأمريكية والحصول على فوائد عليها. وهذا مكن إسرائيل من التوسع في بناء المستوطنات في الأراضي العربية التي احتلت في عام 1967

واستيعاب ملايين المهاجرين من اليهود، خاصة من إفريقيا والاتحاد السوفيتي. ومع انتهاء ذلك العقد كانت قوى اللوبي الصهيوني قد أصبحت الجهة المتحكمة في صنع القرار المتعلق بسياسة أمريكا الشرق أوسطية عامة.

وفي التسعينات حين بدأت عملية السلام، اتجهت الإدارة الأمريكية إلى دعم إسرائيل في المفاوضات وتبني مطالبها بالكامل، حيث قال أحد المشاركين في الوفد الأمريكي: كنا نتصرف كمحامين لإسرائيل. وعلى سبيل المثال، اضطر المفاوض الفلسطيني بعد توقيع اتفاقية أوسلو إلى الاستعانة بأعضاء من حزب العمل الإسرائيلي للتوسط بين الفلسطينيين والأمريكيين، مما جعل الوسيط الأمريكي يتحول إلى طرف معادي، ويتحول الطرف الإسرائيلي المعادي إلى وسيط. وفي الواقع، تم إسناد مهمة الوساطة الأمريكية إلى فريق كل أعضائه من اليهود الملتزمين بسياسات إسرائيل العدوانية، وعلى رأسهم دينيس روس الذي قاد الفريق الأمريكي لمدة تقارب 12 عاما متتالية قام من خلالها بإجهاض كل الاقتراحات البناءة لتحقيق السلام. ومما يؤسف له أن الفضائيات العربية، خاصة الجزيرة، تكثر من الاستعانة بالسيد روس في التعليق على عملية السلام التي قام بتدميرها بالكامل، مما يجعله يستحق جائزة نوبل في الفشل السياسي والعقم الفكري والإجرام الأخلاقي، ولا شيء غير ذلك.

وكما شاركت العديد من الكتب والوثائق، ومنها الدراسة التي أعدها جون ميرشهايمر وستيفن وولت الأستاذين في جامعتي شيكاغو وهارفارد على التوالي، جاء الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003 من أجل تعزيز أمن إسرائيل والقضاء على الدولة العربية التي كانت تملك إمكانيات تهديد الكيان الصهيوني. كما جاءت الدعوة الأمريكية لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط "الكبير" من أجل خدمة المصالح الإسرائيلية التي ترى في تلك الدعوة تعزيزا لادعاءاتها القائلة بأنها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط.

ومن أجل تمكين إسرائيل من تحقيق خططها التوسعية، والهروب من التزاماتها الدولية، والاستمرار في مسلسل الجرائم ضد الشعب الفلسطيني قامت أمريكا باستخدام حق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن الدولي أكثر من مجموع الأعضاء الآخرين. ولقد كان عدد المرات التي استخدمت فيها أمريكا هذا الحق لحماية إسرائيل منذ عام 1982 قد بلغ 32 مرة، وكأن إسرائيل هي القضية الأكثر أهمية بالعناية في التاريخ، والطرف الوحيد المظلوم في عالم اليوم، والدولة التي تعادىها كل الشعوب ولا يفهمها أو يشعر معها إنسان سوى الجالس في البيت الأبيض وفي أروقة الكونغرس. وهذا جعل أمريكا دولة متغترسة ومعادية للشعوب العربية ومبادئ العدالة، وجعل سياستها تشكل تهديدا للأمن والسلام في العالم اجمع.